بهرا الضياء
العدد ٥٢١- الاحد ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٠م-٦٧٥٩ آ

البرلماني الكلداني السرياني الآشوري يونادم كنا والبالونات المفخخة

ثامر

في تعليق على تصريح للسيد يونادم حول تلفيق ورود إسمه في قائمة المجتثين من الترشيح للإنتخابات المقبلة، قيل على لسان المعلق المتخفي تحت أسم هفال زاخولي "وليس هفال زاخوي" أن السيد يونادم خلال تكلمه معه حسب إدعائه، قال السيد كنا من أهمية الخبر ومن فبركة ورود إسمه في هذه القائمة معللا ذلك بدوافع مبيته لتقزيم دوره ومشروع مطالبته بحقوق الشريحة التي يمثلها والتي منحته آلاف الأصوات، لكن المعلق المدعو "هفال زاخولي" الذي إدعى مكالمته مع السيد يونادم، اضاف هذه الداعية في تعليق من عنده كلاما مبطنا حين إدعى قائلا بأن عملية إجتثاث السيد يونادم ستعني إستمرارا لحملة العنف التي تشن ضد الكلدوآشوريين السريان المسيحيين، وهذا التبرير المخادع بحد ذاته يصب في نفس خانة التهميش والطعن حين تحميلنا فضيلة سكوت المعنيين على ماهو معتبر تهمة "وهي ملفقة أساسا" ضد السيد يونادم، برأيي الشخصي والكلام موجه للجميع و للسيد يونادم كنا بشكل خاص لاني سبق ومنحت صوتي بكامل قناعتي لقائمته "الرافدين" أقول للسيد يونادم بكل إحترام وتقدير:

أن ما يعنيني بالدرجة الأساس من كلامي هو ليس تبرئة ساحة الاستاذ يونادم فهو الأجدر بذلك، الذي يهمني جوهريا هو سمعة ابناء شعبنا ومستقبلهم في وطنهم العراق، ولكن هذا لا يلغي إن كان في محصلة كلامي ما سيصب لصالح السيد يونادم والحركة الديمقراطية الآشورية التي يترأسها، إذن دفاعي عن السيد يونادم هو ليس الهدف المطلق.

أقول يا سادتي الكرام أن فبركة خبر دس إسم السيد يونادم في قائمة المجتثين من الذين تعاملوا مع حزب ومخابرات صدام قد تكررت هذه الفعالية المشوّهه ولعدة مرات كلما إقتربنا من دورة إنتخابية، ولذلك فإن مثل هذه المحاولة من المنظور السياسي تخفي الكثير من اللغط وسوء النيات تجاه شعبنا وسمعته الوطنية، حيث تصل بنا إلى القناعة بأن هنالك من القوى السياسية الدينية والقومية المتنفذة التي تتقصد توقيت هذه الإثارة الإعلامية المخادعة من خلال الدفع بأبواق صدئة هدفها الطعن والنيل من كامل مكوننا القومي الكلدوآشوري السرياني الوطني من أجل تشتيت مواقف واصوات أبناء شعبنا الكلدوآشوريين السريان "المسيحيين" ثم إفراغ الساحة من تمثيلنا الحقيقي الذي سبق وفاز بأصوات الآلاف من ابناء هذه الشريحة، ولأبناء شعبنا نقول علينا الحذر والإنتباه من هذه المساعي غير الحميدة.

لذلك أنا أرى ضرورة قيام السيد يونادم كنا بدوره المنوط إليه كممثل برلماني كلدوآشوري سرياني وهو الخبير والمتمرس، ومن باب فضح نوايا هذه الممارسات وحماية اصوات أبناء شعبنا من إبتزاز الساسة لشعبنا في ابهام القضاء وتوريطه وهكذا إستغلال حرية الصحافة في نشر مثل هذه الخزعبلات، عليه أن يقود حملة إعلامية وطنية ودولية ويتقدم بشكوى ضد مسلسل تهميش متعمّد لهذا التمثيل ولتكن الشكوى ضد مجهول في حال عدم إستطاعته تقديم الدليل ضد الجهة المشكوك فيها وليترك الأمر للقضاء ولجان البرلمان المختصة لمتابعة التحقيق في الموضوع، وحسب إطلاعي وإطلاع الملايين من العراقيين، فهناك من الوثائق والتقارير الوطنية والدولية التي صدرت من جهات ومنظمات معنية بشؤون القوميات الصغيرة كمنظمات حقوق الإنسان المدافعة عن المكونات الصغيرة كان آخرها تقرير الهيومان رايتس ونش الذي أكد بوضوح على خشيتها حول حال ومصير ابناء شعبنا في عموم مدن العراق من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه وبالأخص في المناطق المسماة بالمتنازع عليها في منطقة نينوى وقراها المنتهكة، أكدت هذه الجهات في تقاريرها بأن هناك ما يؤكد خشيتها على مستقبل هذه المكونات العرقية والدينية في العراق بسبب التجاوزات الكثيرة التي تم تثبيتها بحق العديد من الساسة المتنفذين على طريق تهميشنا وإجبارنا على ترك أماكننا والهجرة الى الخارج. إنّ مطلوب من السيدين النائبين يونادم كنا وابرام عبدالأحد نبش هذه القرارات وعدم تركها تصدأ على الرفوف وقبل طرحها دوليا بملف شامل، يتم عرض نسخة من الملف أمام برلماننا العراقيين للبت فيه بجلسة علنية حتى يسمع الشعب العراقي و يتعرف على وجهة نظر النواب بالمسألة رغم أننا نعرفها مسبقا لكنها مع ذلك ستفضح أمام الملأ أمورا ربما هي خافية عن الذين يريدوننا كأهل ذمة او ينصبون أنفسهم أوصياء علينا ولكي يعرف العالم بأن تمثيل السيد يونادم كنا للشريحة الكلدوآشوريين السريان "المسيحيين" الذي شارك المعارضة العراقية لمدة عقدين او أكثر في معارضة النظام الصدامي يختلف حاله عن حال غيره من الذين تم تنصيبهم وفرضهم قسرا وبالتزوير كممثلين لنا.

أما عملية فبركة حشر إسمه مع الآخرين فهي ليس سوى لعبة مفضوحة تقف وراءها قوى متنفذه ترى فينا ككلدوآشوريين سريان "مسيحيين" بضاعة سهلة للمتاجرة بها وبأصواتها، وقد سبق لهذه المحاولة أن تكررت في إثارة مسألة علاقة السيد يونادم كنا بتنظيمات البعث وأجهزة مخابراته لتشويه صورته أمام أهله وامام العراقيين، علما وكما أسلفنا كان هذا الرجل رغم خلافه مع بعضهم سياسيا، كان من المساهمين الفعليين الذين شاركوا بنشاط كل نشاطات المعارضة العراقية لمدى اكثر من عقدين وقد صدر بحقه حكم بالإعدام في زمن حكم صدام وشارك بعد فوزه بأصوات الآلاف من أهله في تشكيلات حكم العراق بعد سقوط النظام، واليوم تعصف ريح أمزجة هذه الكتل التي فشلت منذ البداية في تلبية متطلبات حياة العراقي لتعاقب وتلغي وتختزل علنا او بطرق ملتوية ملف ودور معارضي نظام صدام إلا من الذين يعملون تحت خيمتهم، إذن الاغراض أصبحت مكشوفة وغير خافية، وبعد إنجاز تسقيط ملف معارضته للنظام السابق يشرعون في تحديث ملف مخادع جديد يتواءم ومقاسات ديمقراطيتهم المعوّقة ليحوي في مقدمة ما تحويه طياته من قمع وإسكات كل صوت يعارضهم او يطالب بحق من يمثلهم كي يتمكنوا من إتمام نزعة الإنفراد السياسي في مقدرات الشعب العراقي و حكر تمثيل مكوناته القومية والدينية المغلوبة على أمرها و التي أصبحت اليوم قاب قوسين.

بعملية حسابية بسيطة، إن إستمرار هذا المسلسل الفاقد لوطنيته وقانونيته، سيصل حال العراقيين تحت وطأة إنفراد هذه الكتل الكبيرة في تشكيل هيئات ولجان المساءلة "المشكوك في قانونيتها ونزاهتها" التي تشرف عليها الأحزاب الحاكمة، الى حرمان كل عراقي غير منضو تحت مظلة الكتلتين الشيعية والكردية من ممارسة حقه في الترشيح والإنتخاب، مؤسف أن تكون هذه هي ديمقراطية اليوم التي يزمر بها معارضو النظام السابق، حيث تصر فيه على إعتماد دستور بريمر سيء الصيت الذي خولهم فرض نفوذهم وتمرير مصالحهم على حساب العراقيين وتطلعاتهم، والغريب العجيب أن ما نشهده اليوم تحت شماعات لجنة المساءلة والإجتثاث هو نسخة مشابهة للنهج الشمولي والحجج المفبركة التي كان نظام الطاغية صدام يستخدمها في إقصاء ومعاقبة معارضيه.

رسالة مفتوحة الى الاستاذ يونادم كنا مع تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح

وليد يلدا

ليس بالشيء الهين ان يمضي الانسان عنفوان شبابه وسنوات عمره في النضال والتحدي والدفاع عن قضية ما، كانت بالامس القريب من القضايا غير المؤكدة والتي لم يكتب لها النجاح طول فترة استمرار نظام صدام المقبور، انها قضية كباقي قضايا مكونات شعبنا العراقي التي كانت يجب ان ترى النور منذ زمن بعيد لو كانت في مجتمع حر ديمقراطي تعددي، قدرنا كان غير ذلك، لكن الان وتحقق المطلوب في بلدنا العراق فما هو مشروعنا واهدافنا المرسومة لتحقيق امتنا ومبتغانا في وحدة الدين، اللغة، التراث كأبسط مقومات اي شعب له اصالة وتراث عريق يمتد لاكثر من ٣٥٠٠ سنة قبل الميلاد ...

لقد حانت الفرصة لشد الازر وتكاتف الزنود لتأسيس وحدة مسيحية وان كانت المسيحية لا تمثل قومية لكنها لاحدى مفردات تشكيل المكون الشعبي المطلوب لنا كمسيحيين في العراق كلنا امل وتطلع لتحقيق الوعود التي قطعت منذ سنوات في تأسيس ارضية شعبية لمسيحيي العراق كالموجود مثل باقي دول العالم كالحزب الديمقراطي المسيحي في المانيا الاتحادية الذي يمثل كل افراد الشعب المسيحي في المانيا ليس سواهم التي اؤكد ليس سواهم... لكن عندما نقيسها لوضعنا نحن المسيحيين في العراق نلاحظ وجود شواذ في مكوننا الاصيل يحتل مكانة كبيرة في تجمع مسيحيي العراق الا وهي الاقليات الشبكية وأغلبيتهم من المسلمين وايضا الاقلية اليزيدية اضافة الى الصابئة المندائيين انهم حقا تشكيل غير متوافق مع تراث وتاريخ مسيحيتنا انه ليس تعصبا دينيا وانما اعطاء حالة استقرار واطمئنان لافراد مكوننا المسيحي بما ينسجم والتقاليد الموروثة اضافة الى عدم اعطاء فرصة وثغرة في اختراق امن قرانا وشعبنا المسيحي اينما يعيش، بحيث لا تتكرر احداث قصبة برطلة مع الشبك اليسوا من مكون واحد؟ فكان من المفروض ان يكونوا الالفة والاحترام انْ كانوا حقا منسجمين لكنهم كما يبدوا انهم غير ذلك ومرجعيتهم الاساسية مختلفة، لذا يا سيادة النائب عليكم من الان وصاعدا ان تراجعوا اوراقكم وتهتموا بالمكون المسيحي اكثر من غيره وذلك من خلال استقطاب الكوادر والكفاءات المسيحية بداخل وخارج العراق وضمهم لمسيرتكم الخالدة تحقيقا لامل العيش الآمن بكرامة وعز موازيين بباقي اطياف الشعب العراقي وتكونوا السند والمرجع الاساسي في كل ما يواجههم من صعوبات ومضايقات ومن الممكن تحقيق ذلك ان حصل الاتي:-

1- اطلاق تسمية بديلة عن التسمية الحالية والتي هي الكلداشور السرياني لانها تمثل مضامين تمايز وتفرقة بداخل الهيكل المسيحي ككل.

2- تكثيف الاجتماعات واللقاءات ودعم المحتاجين وحل مشاكلهم المزمنة وعلى كافة المستويات والطوائف المسيحية وأكد المسيحية فقط لتعبر عن مشروعية قضيتنا العادلة.

3- التركيز على اهتمامكم بأفراد الطوائف المسيحية وخاصة الموجودين في بغداد والذين هم بأمس الحاجة لسند ودعم بكافة انواعه للمواصلة والتعاون ورفع شأن هذا المكون الذي اصبح الان شبه منقرض في اغلب احياء بغداد وكذلك دوائر ومؤسسات الدولة لانه اما ان يسافر ويستقر في شمال العراق او ان يهاجر خارج البلاد لعدم استطاعته مقاومة الضغوط والاقصاء والتهميش بمختلف مجالات الحياة.

لذا فانني اقترح ان تعملوا احصائية داخلية خاصة لدعم وأسناد كافة افراد المكون المسيحي في دوائر الدولة ليأخذ على عاتقه البقاء والصمود في مسقط رأسه في مدينة بغداد ليتمتعوا بما يتمتع به حاليا من هو ليس من بغداد اصلا لا من قريب ولامن بعيد، وتركيز اهتمامكم ورعايتكم لابناء دينكم من المسيحيين فقط بمعزل عن باقي التجمعات الاخرى من الاقلية الشبكية او اليزيدية والصابئة المندائية لكي لاتقع بأي الشكال مستقبلا ولكي تكون احداث برطلة الاخيرة خير دليل وبرهان على تفوق المرجعية الدينية على كل شكل من اشكال القومية التي تجمع هذه الاقليات غير الدينية تحت لوائكم.

مع فائق التقدير والاحترام

قراءات

منظمات المجتمع المدني
هل تقوم بواجبها الاساس..

ذنون محمد

أن حرية الفرد في العيش او الايمان بألفكر او المعتقد أو حتى التعبير في الواقع السياسي أمر تقره العقول الحية التي تؤمن بحرية الانسان في هذا المجال أيا كان منطقة أو رؤيته للواقع الحياتي او السياسي المعاش وهذا ما نفهمه من وجود منظمات المجتمع المدني او انها الغاية التي من أجلها ظهرت هذه المنظمات وأنتشرت في المجتمعات المعاصرة فربما تشكل منظمات المجتمع المدني عند البعض لغطا كبيرا كونها منظمات حديثة العهد على الساحة العراقية او المجتمع العراقي وهذا ما يثير البعض أو ربما يزرع الشك وهو أمر ربما كان صحي في جانب.

وربما أيضا الكثير يجهل ماهية هذه المنظمات والواجب المناط بها مع ان الكثير من دول العالم قد عرفت هذه التجمعات الثقافية منذ عقود طويلة فهي أحدى منابر العمل الديمقراطي في أي مجتمع وهي نتاج الانسان المثقف وأيمانه بحقوق الجميع بغض النظر عن نتاجه الثقافي او المعرفي فهذه المنظمات الانسانيه تنتشر مع الواقع الديمقراطي في أي بلد فهي منظمات أنسانية وعملها أنساني بحت.

اما في مجتمعنا فقد تشكلت هذه المنظمات حديثا وبألتالي فهي غير مفهومه عند الجزء الاكبر من افراد المجتمع وربما هي بحاجه الى تواصل وأندماج كبير مع شرائح المجتمع حتى تستطيع ان توصل برامجها وتبين أهدافها والدافع الاساس من أنشاءها فألبعض ما زال يشعر بأن هناك بابا موصدا بينه وبين هذه المنظمات فهي مطالبة بعقد لقاءات جماهيريه حتى تستطيع ان تبين اهدافها وبشفافية واضحة أي انها بحاجة الى مد جسور من الثقة بينها وبين قطاعات المجتمع المختلفة فمتى ما ترسخت الثقة امكنها القيام بواجباتها الانسانية وبصورة واضحة فعملية التواصل هي الاساس في تحقيق أهدافها وبيان مضامينها. أذن ما هو مطلوب من هذه المنظمات هو زيادة عوامل الثقة مع المواطن وأن تكون على تماس مع همومه الحياتيه فعملية التواصل هي التي تزيد الثقة بين هذه المنظمات الحديثة على مجتمعنا وبين شرائح المجتمع المختلفة خصوصا وان عملها الاساس هو الدفاع عن حقوق المواطن والعمل على زيادة مخزونه الثقافي.

ان الواجب الاساس لهذه المنظمات هو خدمة المواطن وفتح مجالات الثقافة المختلفة امامه وهي منظمات بشكلها الصحيح أو هدفها المعلن غير مرتبطة بأي قالب سياسي فعملها الاساس توعية المواطن والمحافظة على حقه المدني من أي تجاوز كان وعلى هذه المنظمات ان لاتكون لسانا للسلطة القائمة بل موقعها الاساس هو ان تكون بين المواطن والسلطة لأيصال الحقيقة ومنع أي تجاوز على الدستور الذي هو الاساس في حماية المواطن وتبيان حقوقه الكامله.

وقد نجحت هذه المنظمات في مراقبة الانتخابات البرلمانية بنسبه جيدة من خلال تواصلها وانتشار مراقبيها في كل مكان وقد سجلت بعض المخالفات واثبتتها في تقاريرها المعلنة وأيضا كان لها بعض النشاطات الثقافية في توعية المواطن من خلال نشاطات معينه سجلت في صالحها..أن الغاية الاساسية من ظهور هذه المنظمات وافاق عملها هو توعية المواطن اولا ونشر مبدأ العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع والعمل على اقامة مجتمعات مثالية اساسها او مرجعها الاول الدستور والمحافظة على بنوده فمتى ما ظهرت مخالفة ومن أي طرف امكن بيان تلك المخالفة ومهما كانت درجة المخالف او السلطة التي يستند اليها. أذن الدستور هو الاساس في المحافظة على الفرد وأعطاءه حقوقه المدنية الكاملة..ولكن هناك بعض الملاحظات السلبية التي ظهرت على بعضها فهي قد تحولت او اصبحت تعمل حسب اجندات سياسية او اهداف غير معلنة فهمها الاساس ما تتلقاه من دعم فهي قد تنفق بعضه حسب اجندة معينة أو أهداف غير دقيقة أي بمعنى ادق قد اصابها هي الاخرى بعض الفساد الاداري أو المالي.. فنرجو ان لاتكون هذه الملاحظات دقيقة حتى لاتصاب بصدمة اخرى فأذا وصل الفساد الى هذه المنظمات الانسانية فعلينا أن نقرأ عليها السلام..

المساءلة والعدالة... والتدخلات الخارجية

حميد الموسوي

ان مسألة التدقيق في أحوال وأوضاع وتأريخ المرشحين للانتخابات العامة أمر مشروع وقانوني تقره الدساتير الديمقراطية، وتعمل به كل شعوب العالم الحر وعلى مستوى انتخابات النقابات العمالية والحركات الحزبية والطلابية والمهنية والجمعيات الفلاحية والتعاونية، وتسجل على المرشحين كل واردة وشاردة، وقد تعدُّ صغائر الأمور في نظرنا مثلبة ومنقصة تخدش شخصية المرشح وتحول دون قبول ترشيحه.

ردود الأفعال المتباينة حول قرار هيئة المساءلة والعدالة باستبعاد أكثر من خمسمائة مرشح من المتقدمين للمشاركة في الانتخابات البرلمانية- كان لها ما يبررها، فقرار بمثل هذا الحجم ويمثل هذه الخطورة لابد أن يأخذ أبعاداً واضحة ويشغل مساحة واسعة من الهم العراقي ويفتح الباب للتدخل الخارجي بشقيه البناء والهدام ولكل منهما ذرائعه وأهدافه، فثغرة "الدارسوار" التي يتركها أو لم يلتفت إليها أو يهملها المشرعون والمسؤولون -في كل مرة- والتي تظهر بعد صدور كل قرار أو قانون وتصبح منفذاً لدخول المتربصين والمتصيدين في الماء العكر، ومناسبة لتطبيل وتزمير المهرجين ووقوداً لماكنة الاعلاميين، هذه الثغرة تسهم بشكل فاعل في حدوث الضجيج وتشكل سبباً رئيسياً للهرج والمرج واشتعال الازمات الخلية واستيقاظ الخلايا النائمة والخلافات المؤجلة.

ان مسألة التدقيق في أحوال وأوضاع وتأريخ المرشحين للانتخابات العامة أمر مشروع وقانوني تقره وتعمل به كل شعوب العالم الحر، وعلى مستوى انتخابات النقابات العمالية والطلابية والمهنية والفلاحية، وتسجل على المرشحين كل شاردة وواردة وقد تعدُّ صغائر الأمور في نظرنا مثلبة ومنقصة تخدش شخصية المرشح وتحول دون قبول ترشيحه. فكم من المرشحين في دول ديمقراطية أزيحوا بسبب تهمة التهرب من الضرائب، أو التلكؤ بإداء خدمة اجتماعية، أو اقامة علاقة غير شرعية خارج أطر الزواج.

فكيف إذا كان محكوماً بجنحة أو جريمة مخلة بالشرف أو مسيئة للنظام العام، أو متدرجة في حقل الإرهاب، أو تزوير وثائق رسمية وشهادات علمية؟!.

وفق هذا المفهوم الثابت والمتداول والمتعارف عليه كان من الواجب التحري عن أحوال المرشحين للانتخابات النيابية العراقية وعلى ثلاثة محاور وفق ما رسمه الدستور العراقي وكما يلي:

1- تتحرى هيئة المساءلة والعدالة عن خلفية المرشح فيما إذا كان مشاركاً في حزب البعث وبدرجة عضو قيادة فرقة فما فوق أو ممن تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء، أو من المشتركين في الأعمال الإرهابية فعلا أو دعماً مالياً أو لوجستياً أو ترويجياً.

2- تتوثق وزارتا التربية والتعليم العالي من صحة الشهادة العلمية التي يحملها المرشح والتي اشترطتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات "الشهادة الثانوية فما فوق".

3- تدقق وزارة الداخلية ومؤسساتها ودوائرها الأمنية المختصة في الوضع القانوني للمرشح وهل تم حبسه أو سجنه؟ ونوع الجريمة أو الجنحة التي ارتكبها. ويبدو ان هذا ما حصل فعلا ولكن بطريقة شابها الغموض واسلوب احتاج للحرفية والمهارة.

كان المفترض أن تواكب هذه الاجراءات قانون الانتخابات، ومع الاسبوع الأول لتوقيعه تعلن المفوضية العليا للانتخابات بأن اسماء المرشحين ستسلم إلى هيئة المساءلة والعدالة وإلى الوزارات ذات الشأن وان توعز إلى جميع الكيانات المشاركة في العملية الانتخابية بضرورة الاسراع بتقديم اسماء مرشحيها وتحدد فترة زمنية تتناسب والوقت المحدد للانتخابات مع احتساب الوقت اللازم لقيام الهيئة والجهات المسؤولة بإجراءاتها المطلوبة للتثبت من اسماء المرشحين وموقفهم من الشروط المنصوص عليها في الدستور. وكان المفترض بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والجهات المكلفة "بفلترة" المرشحين ان تهيء الرأي العام بالاعلان والتثقيف لهذه العملية ثم تقوم بإجراءاتها بسرعة تامة وتتحاشى وتحتاط لتسرب المعلومات إلى الأجهزة الاعلامية قبل اتمام التدقيق تجنباً للاثارة وخلط الأوراق ومنعاً للتدخلات الخارجية.

لقد اثار قرار هيئة المساءلة والعدالة المتضمن استبعاد خمسمائة وأحد عشر مرشحاً لأسباب مختلفة من أصل ستة آلاف مرشح لغطاً واعتراضاً في الداخل والخارج وهذا أمر طبيعي، ومع ان ممثل الجامعة العربية بن حلي قال "ان هذه مسألة عراقية عراقية" إلاّ أن نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن قد طالب الحكومة العراقية بالغاء الفقرة السابعة من الدستور أو تأجيل أجراءات هيئة المساءلة والعدالة إلى ما بعد الانتخابات وفي الوقت الذي تتحدث فيه الإدارة الأمريكية عن حرصها على استقلال العراق وشؤونه الداخلية. لم تعترض الإدارة الأمريكية ولم تحتج على أنظمة مارست الاقصاء والاستبعاد وحتى السجن بحق مرشحين لمجرد طرح اسمائهم كمنافسين للحكام في دورات انتخابية لكنها تحشر نفسها بصغائر وكبائر المشروع الديمقراطي العراقي والسبب الأول والأخير هو خلاف واختلاف قادة العملية السياسية وحنين البعض لحقب الدكتاتورية المظلمة.

صلاح زينل

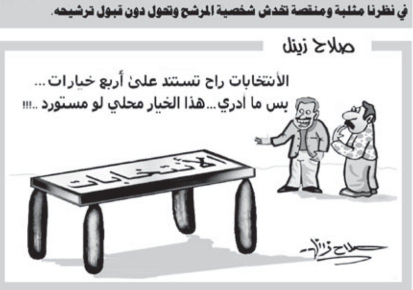
الأنتخابات راح تستند على أربع خيارات...
بس ما أدري...هذا الخيار محلي لو مستورد ...!!
الانتخابات
صلاح زينل